المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

02/07/2012

المعتقل العسكري السابق جالطي يباشر طالب بـ«إنصافه»

عبدالقادر كترة

باشر إبراهيم جلطي، المعتقل العسكري السابق المحكوم بسبع سنوات سجنا نافذا من طرف المحكمة العسكرية، مساء يوم الجمعة 29 يونيو 2012، سلسلة من الخطوات النضالية، بدأها بوقفة احتجاجية أمام مقر ولاية الجهة الشرقية عمالة وجدة أنجاد بشارع محمد الخامس بوجدة، مدعوما ببعض الحقوقيين، للمطالبة بحقوقه في رد الاعتبار إليه وإنصافه، بعد مراسلة للجهات المسؤولة جوبهت بالصمت.

ويعتزم جلطي القيام بوقفة احتجاجية أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان فرع وجدة، الأربعاء 04 يوليوز 2012، وأخرى أمام الخط الفاصل بين المغرب والجزائر بالنقطة الحدودية «روبان» يوم 06 يوليوز 2012، قبل الدخول في اعتصام مفتوح من خلال بناء خيمة أمام الخط الفاصل بين المغرب والجزائر بالنقطة الحدودية «روبان».

وأشار إبراهيم جلطي إلى أنه كان ضابط صف بالقوات المسلحة الملكية، وثار ضد ما وصفه بالفساد المستشري في مؤسسة الجيش من خلال تقرير من 110 صفحات معزز بصور فوتوغرافية وشريط فيديو من 60 دقيقة، فصدر في حقه حكم جائر، حسب تعبيره، بسبع سنوات سجنا نافذا من طرف المحكمة العسكرية. وأضاف أنه حين قضى مدة حكمه وعانق الحرية، طالب بحقه في رد الاعتبار والإنصاف، وإدماجه في العمل، لكن طلباته ومراسلاته بقيت دون جواب. وفي الأخير، دعا المعتقل العسكري السابق المحتج «شرفاء هذا الوطن والإطارات الديمقراطية والوطنية الحقوقية والسياسية التواقة إلى العدل والمساواة والكرامة إلى دعمه ومساندته في مطالبه العادلة والمشروعة».

دورة

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش تصادق على برنامج عملها السنوي

■ مراكش (و م ع) – عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش، يومي الجمعة والسبت الماضيين، دورتها العادية الثانية التي جرت خلالها المصادقة على برنامج عملها السنوي، ودراسة سبل تنفيذه .

وجرى خلال هذا الاجتماع، الذي حضره الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، استعراض جملة من القضايا، شملت العدالة الانتقالية، وجبر الضرر، وتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ومآلها. وأوضح الصبار في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، بهذه المناسبة، أن هذه الدورة خصصت لتدارس المخطط الاستراتيجي الخاص بهذه الجهة، مشيرا إلى أنه جرى أيضا، تنظيم دورة تكوينية حول العدالة الانتقالية، التي ارتكزت على التجربة المغربية والتجارب المقارنة.

وأضاف أن هذه الدورة التكوينية ترمي إطلاع مناضلي الجهة على هذه التجربة غير المسبوقة، سواء على صعيد العالم العربي أو الإسلامي، وتمكينهم من آليات وميكانيزمات العدالة الانتقالية.

يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش تضطلع، حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة، وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها .

كما تعمل هذه اللجنة، التي تشمل كلا من عمالة مراكش، وأقاليم الحوز، وشيشاوة، وقلعة السراغنة والصويرة والرحامنة وآسفي واليوسفية، على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان، بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد هذه المنطقة ●

مراكش

عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش ، الجمعة و السبت، دورتها العادية الثانية التي تمت خلالها المصادقة على برنامج عملها السنوي، ودراسة سبل تنفيذه .

وتم خلال هذا الاجتماع، الذي حضره الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار ، استعراض جملة من القضايا ، شملت العدالة الانتقالية وجبر الضرر وتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ومآلها.

وأوضح الصبار بهذه المناسبة، أن هذه الدورة خصصت لتدارس المخطط الاستراتيجي الخاص بهذه الجهة، مشيرا إلى أنه تم أيضا تنظيم دورة تكوينية حول العدالة الانتقالية والتي ارتكزت على التجربة المغربية والتجارب المقارنة.

وأضاف أن هذه الدورة التكوينية تروم إطلاع مناضلي الجهة على هذه التجربة غير المسبوقة سواء على صعيد العالم العربي أو الإسلامي، وتمكينهم من آليات وميكانيزمات العدالة الانتقالية.

يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش تضطلع، حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة، وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها .

كما تعمل هذه اللجنة، التي تشمل كلا من عمالة مراكش وأقاليم الحوز وشيشاوة وقلعة السراغنة والصويرة والرحامنة وآسفي واليوسفية، على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد هذه المنطقة.

اجتماع اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بمراكش

الشمال ميديا:

عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش ، أمس الجمعة واليوم السبت ، دورتها العادية الثانية التي تمت خلالها المصادقة على برنامج عملها السنوي، ودراسة سبل تنفيذه .

وتم خلال هذا الاجتماع، الذي حضره الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد محمد الصبار ، استعراض جملة من القضايا ، شملت العدالة الانتقالية وجبر الضرر وتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ومآلها.

وأوضح السيد الصبار بهذه المناسبة، أن هذه الدورة خصصت لتدارس المخطط الاستراتيجي الخاص بهذه الجهة، مشيرا إلى أنه تم أيضا تنظيم دورة تكوينية حول العدالة الانتقالية والتي ارتكزت على التجربة المغربية والتجارب المقارنة.

وأضاف أن هذه الدورة التكوينية تروم إطلاع مناضلي الجهة على هذه التجربة غير المسبوقة سواء على صعيد العالم العربي أو الإسلامي، وتمكينهم من آليات وميكانيزمات العدالة الانتقالية.

يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش تضطلع، حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة، وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها .

كما تعمل هذه اللجنة، التي تشمل كلا من عمالة مراكش وأقاليم الحوز وشيشاوة وقلعة السراغنة والصويرة والرحامنة وآسفي واليوسفية، على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد هذه المنطقة.

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش تعقد دورتها الثانية

تعقد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش دورتها العادية الثانية اليوم وغدا السبت بذات المدينة.
وسوف يخصص اليوم الأول من الدورة للمصادقة على برنامج العمل السنوي للجنة والتداول في سبل تنفيذه، أما اليوم الثاني فسيخصص لاستعراض جملة من القضايا، في إطار التكوين وتعميق الخبرات لدى الأعضاء، تشمل العدالة الانتقالية وجبر الضرر وتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ومآلها.
وستجري أعمال هذه الدورة، التي سيشارك فيها أيضا أطر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تحت رئاسة السيد مصطفى العريصة، رئيس اللجنة الجهوية بمراكش وبحضور السيد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني.
يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش تضطلع، حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها، كما تعمل، حسب الظهير نفسه، على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.
وتشمل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش كل من عمالة مراكش وأقاليم الحوز، شيشاوة، قلعة سراغنة، الصويرة، الرحامنة، أسفي واليوسفية.
موقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان

عبد الكريم المنوزي: الدولة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان رفعوا أيديهم عن الوصول إلى الحقيقة في ملفات الاختفاء القسري

عائلة الحسين المانوزي تتهم بنكيران بالتستر على جرائم ضد الإنسانية وتقاضي زين العابدين بنعلي

لماذا هذا الرفض في الكشف عن الحقيقة في موضوع اختطاف الحسين المنوزي وباقي ملفات الاختطاف والاختفاء، هل يتعلق الأمر بطبيعة الأشخاص المتورطين أم بطبيعة الحقيقة التي يمكن أن يكشف عنها؟

الدكتور عبدالكريم المنوزي أخ الحسين المنوزي

ملفات اختطاف المهدي بنبركة والحسين المنوزي وملفات الاختطاف القسري لم تعرف مآلها إلى الحقيقة، فسواء تعلق الأمر بالدولة او المجلس الوطني لحقوق الإنسان فقد رفعوا أيديهم عن هذا الملف ولا يريدون الوصول إلى الحقيقة.

وكعائلة نرى أن حساسية الكشف عن الحقيقة سواء فيما يخص ملف المهدي بنبركة أو الحسين المنوزي تبدوا واضحة ومعروفة، اولا فيما يخص حدث الاختطاف والمسؤولين عنه والتخطيط ومكان الاحتجاز، فكل هذه الأمور معروفة ومضبوطة.

بالنسبة لنا كعائلة فمند اليوم الأول لانطلاق عمل هيئة الإنصاف والمصالحة كانت لنا ثقة وضمانات في المرحوم بنزكري، الذي أعطيت له أيضا ضمانات في هذا الباب، من أجل الوصول إلى الحقيقة. لكن تبين في آخر الأمر أن الحقيقة ظلت غائبة، لأن الأمر يتعلق في الأخير باستمرار الإفلات من العقاب، فالمسؤولون عن اختطاف الحسين المنوزي مازال عدد منهم يتحمل مسؤوليات داخل الدولة كما أن عدد من المسؤولين التدرجيين مازالوا أحياء، إضافة إلى أن الذين توفوا منهم سبق لنا، عندما كانوا أحياء، أن أعطينا أسماءهم وعناوينهم لهيئة الإنصاف والمصالحة لكنها لم تصل إليهم و لم تستمتع إليهم و لم تقترب منهم.

مثلا؟

مثل عضمون ادريس الذي يعد المسؤول الأساسي وكان مكلفا من طرف الاستخبارات المغربية بربط علاقات مع الحسين المنوزي والاقتراب منه في ليبيا واستدراجه إلى تونس. ليتم بعد ذلك اختطافه من طرف الاستخبارات المغربية (لادجيد) بتنسيق مع زين العابدين بنعلي الذي كان مسؤولا عن الاستخبارات التونسية. عملية الاختطاف تمت فوق التراب التونسي وتم نقل الحسين إلى سفارة المغرب بتونس ليتم نقله إلى المغرب بواسطة السيارة الديبلوماسية للسفير المغربي آذاك، السنوسي.

إضافة إلى عضمون ادريس هناك جميل الحسين وعبدالوهاب بنمصور والكرواني بناصر وآخرين... وكما قلت المسؤولون والمخططون والمنفذون كلهم معروفون وأدلينا بأسمائهم وعناوينهم لهيئة الإنصاف لكن الهيئة والدولة لم يريدوا الوصول إلى الحقيقة.

مع المواطنين

بوعرفة : سجين بالإصلاحية يشتكي من سوء المعاملة

توجهت كنزة بوزكاوي الحاملة لبطاقة التعريف الوطنية رقم F446825 بشكاية، نيابة عن والدتها المريضة، إلى اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة . فجيج، في شأن ما يتعرض له أخوها غير الشقيق المسمى بوراس محمد المعتقل بإصلاحية بوعرفة تحت رقم 5330 «من معاملة سيئة، حيث تعرض منذ حوالي شهر للاعتداء بالضرب المبرح من طرف موظف بالإصلاحية ورئيس المعقل واللذين تسببا له في إصابة بالغة على مستوى الأذن إلى جانب رضوض في مختلف أنحاء جسده».

وأضافت الشكاية بأن المعتدى عليه «تعرض أيضا لمعاملة غير إنسانية تتمثل في وضعه بالحبس الانفرادي مكبلا بالأصفاد وحرمانه من الاتصال بأسرته زيادة على تعرضه للإهانة ونعته بشتى أشكال النعوت الحاطة من الكرامة». كما أفادت المشتكية في تصريح لجريدة «الاتحاد الاشتراكي» بأن أخاها «حرم من التطبيب والعلاج حيث وعد بنقله إلى المستشفى، خصوصا بعدما أصبحت أذنه تنزف دما وقيحا، إلا أن إدارة الإصلاحية لم تف بوعدها ومازال لحد الآن يعاني من شدة الآلام».

لهذا تطالب أسرة محمد بوراس المعتقل بإصلاحية بوعرفة بتدخل الجهات المعنية «لتمكين ابنها من العلاج ووضع حد للعنف الذي يطاله داخل هذه المؤسسة السجنية».

سميرة البوشاوني

المعتقل العسكري السابق جالطي يرفع وتيرة احتجاجاته

وجدة- الخبر

قام المعتقل العسكري السابق ابراهيم جالطي، عشية الجمعة 29 يونيو، بوقفة احتجاجية أمام مقر ولاية الجهة الشرقية بوجدة، وذلك تنفيذا لما سبق أن أعلن عنه في ندوة صحافية نظمها أواخر ماي المنصرم، إذ أكد عزمه حينها خوض مجموعة من الخطوات التصعيدية من أجل لفت الانظار إلى «مظلوميته».

وتأتي هذه الوقفة أمام مقر الولاية كمرحلة أولى من التصعيد كما صرح بذلك ابراهيم جالطي، إذ يعتزم تنفيذ وقفة أخرى يوم الأربعاء 4 يوليوز الجاري أمام مقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان فرع وجدة، تليها وقفة بمحاذاة الشريط الحدودي مع الجزائر، وذلك يوم الجمعة 6 يوليوز.

وأكد ابراهيم جالطي، في تصريح لـ«الخبر» أنه سيقوم باعتصام مفتوح في خيمة على الحدود مع الجزائر كخطوة أخيرة، بعد أن باءت كل محاولاته لرفع الحيف عنه بالفشل، حسب تعبيره، مؤكدا في ذات السياق أنه راسل كل الجهات بما فيها رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، وأن كل مناشداته لقيت «آذانا صماء».

وأضاف جالطي أن مطلبه الأساس يتمثل في إدماجه في سوق الشغل، إذ إنه تابع دراسته بالسجن وحصل على شهادة الإجازة، وكان «دخوله للسجن وحرمانه من وظيفته ظلما وجورا»، إذ جاء الزج به وراء القضبان «نتيجة تقرير من 110 صفحات معزز بصور فوتوغرافية وشريط «فيديو» من 60 دقيقة يفضح فيها الفساد المستشري داخل المؤسسة العسكرية»، حسب قوله. مؤكدا أنه بعد خروجه من السجن ومعانقة الحرية بعد سبع سنوات من الاعتقال، وجد نفسه محروما من الاستفادة من الرعاية والإدماج في الوسط الاجتماعي، كما تنص على ذلك القوانين.

وتجدر الإشارة إلى أن المعتقل العسكري السابق ابراهيم جالطي، والذي كان ضابطا في القوات المسلحة الملكية، كان قد قام رفقة زميل له «جمال زعيم»، في مارس 2002، باحتجاز ضابطين كوسيلة ضغط للقاء «قائدهم الأعلى» الملك محمد السادس وتسليمه حججا مكتوبة ومرئية تبين تورط مسؤولين عسكريين في التهريب ونهب ميزانية المؤسسة العسكرية والوقوف وراء تردي أوضاع الجنود، وكان جزاؤهما حكم عسكري بمدد فاقت السبع سنوات سجنا نافذة.

La commission régionale des droits de l'Homme de Marrakech tient sa 2è session ordinaire

La Commission régionale des droits de l'Homme de Marrakech a tenu les 29 et 30 juin courant dans la cité ocre, sa deuxième session ordinaire au cours de laquelle, il a été procédé à la validation du plan d'action annuel de ladite commission et à l'examen des meilleurs moyens pour sa mise en application. Rehaussée par la présence du secrétaire général du Conseil National des droits de l'Homme (CNDH), M. Mohamed Essabbar, cette rencontre a été aussi l'occasion de passer en revue une série de questions, en rapport avec la justice transitionnelle, la réparation des préjudices et la mise en œuvre des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER). Dans une déclaration à la MAP, M. Essabbar a fait savoir que cette session ordinaire a été consacrée à l'examen du plan stratégique concernant cette région, relevant que ce conclave a permis de faire profiter les membres de cette commission d'une formation dans le domaine de la justice transitionnelle, avec comme toile de fond l'expérience du Maroc dans ce domaine, tout en s'ouvrant sur d'autres expériences comparées.

L'objectif de cette formation est de permettre aux militants des droits humains au niveau de cette région, de mieux connaitre cette expérience marocaine qui se veut un modèle à l'échelle du monde arabe et islamique.

Elle vise aussi à les doter des outils et mécanismes de la justice transitionnelle, et d'examiner les recommandations de l'IER et de les traduire dans les faits et ce, au prisme de la nouvelle Constitution, a-t-il expliqué.

اجتماع بطانطان لتقييم المشاريع المبرمجة في إطار جبر الضرر الجماعي على مستوى الإقليم

تعزيز قدرات الجمعيات المحلية والأنشطة المدرة للدخل والحفظ الإيجابي للذاكرة

عقدت التنسيقية المحلية لجبر الضرر الجماعي بإقليم طانطان، يوم السبت، اجتماعا خصص لتقييم المشاريع المبرمجة في إطار هذا البرنامج على مستوى الإقليم.

وتهم هذه المشاريع، على الخصوص، تعزيز قدرات الجمعيات المحلية والأنشطة المدرة للدخل والحفظ الإيجابي للذاكرة وتثمين التراث المحلي والنهوض بمهن الصناعة التقليدية ومكافحة التصحر (3، 3 ملايين درهم)، وتعزيز البنيات التحتية بمدينة طانطان لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة والنساء في وضعية صعبة__ إلى جانب تزويد المركز القروي لمسيد بالماء الصالح للشرب (3 ملايين درهم).

وأكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد ادريس اليزمي، في كلمة بالمناسبة، على ضرورة العمل على تحقيق أهداف برنامج جبر الضرر الجماعي بإقليم طانطان وتعبئة الشركاء من أجل إتمام المشاريع المبرمجة__ مؤكدا عزم المجلس على مواصلة الحوار بمعية كافة الشركاء من أجل ضمان استمرارية المشاريع المنجزة في إطار هذا البرنامج وتوفير شروط تحقيق ذلك.

واعتبر السيد اليزمي المسألة الثقافية رهانا حقيقيا يتعين كسبه والاستثمار فيه، مذكرا بالأنشطة التي قام بها المجلس بغية تحقيق ذلك، بما في ذلك تنظيم ندوة علمية حول ثقافة المنطقة بالداخلة كأرضية أولى لإحداث متحف الصحراء واللقاء المنظم على هامش موسم طانطان حول حفظ الذاكرة، وكذا بالمبادرات المستقبلية التي تندرج في هذا السياق، والمتمثلة في إحداث مركز للدراسات الصحراوية الذي سيدشن نهاية السنة وماستر خاص للدراسات الصحراوية مع الدخول الجامعي المقبل.

ومن جانبه__ أبرز عامل إقليم طانطان، السيد عز الدين هلول، أن الجانب المتعلق بالبنيات التحتية ضمن هذا البرنامج اعترضت تنفيذه إكراهات ناتجة عن صعوبة الحصول على التمويل اللازم من طرف الشركاء جراء غياب الدراسات التقنية للمشاريع المقترحة.

وأوضح أن التشاور مع جميع المتدخلين أسفر عن إعداد دراسة تقنية حول تزويد الجماعة القروية للمسيد بالماء الشروب توجد حاليا في أطوارها النهائية.

وبخصوص دار الطالب بمدينة طانطان، أشار السيد هلول إلى أن صفقة الشطر الأول من هذا المشروع التي سيتم إنجازها بمليوني درهم توجد في طور المصادقة على أن يتم إنجاز الأشطر المتبقية في إطار برنامج التأهيل الحضري بدعم من وكالة الجنوب.

ويتم تنفيذ برنامج جبر الضرر الجماعي الذي انطلق سنة 2007 في إطار تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة من خلال اعتماد «منهجية تستهدف ضمان جبر الأضرار الجماعية التي تضررت جراء انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بها في الماضي، تحقيقا للمصالحة ودعما لاستعادة الثقة في الدولة ومؤسساتها».

وللإشارة، فإن التنسيقية المحلية لإقليم طانطان التي أحدثت في منتصف مارس 2008 تناط بها مجموعة من المهام، من بينها الإشراف على البرنامج المحلي لجبر الضرر الجماعي وضمان رؤية مستقبلية له، وإرساء دينامية محلية مبنية على علاقة متينة بين المصالح الخارجية للدولة والجماعات المحلية والمجتمع المدني ترتكز على المشاركة والحكامة والعمل على تأمين التنسيق محليا إبان تنفيذ البرنامج والإشراف على التتبع التقني والمالي للمشاريع المبرمجة والمساهمة في عملية تقييم البرنامج.

هل هناك موقف سياسي حكومي تجاه بعض المؤسسات الدستورية ؟

مصطفى العراقي الاتحاد الاشتراكي : 30 - 06 - 2012

يبدو أن الحكومة الحالية لاتجعل من تنزيل الدستور في مجال إحداث المؤسسات والهيآت التي نص عليها والقوانين المؤطرة لها أحد أولوياتها . فبالرغم من مرور ستة أشهر على تنصيبها, فإن تشكيلة عبد الالاه بنكيران عجزت على إعداد مخطط تشريعي يسمح للبرلمانيين والرأي العام بمعرفة ماتعتزم تقديمه أمام المؤسسة التشريعية لدى انعقاد دوراتها . بل لم تدرج سوى مشروع قانون تنظيمي واحد من بين 20 قانونا تنظيميا يتضمنها الدستور الذي صادق عليه المغاربة في استفتاء فاتح يوليوز الماضي.

في الستة أشهر الاخيرة من حكومة عباس الفاسي, صادق البرلمان على خمسة قوانين تنظيمية تتعلق بمجلس النواب ومجلس المستشارين وبانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية وبالاحزاب السياسية . أما الحكومة الحالية المنبثقة عن انتخابات نونبر 2011 فلم تعمل لحد اليوم سوى على تقديم القانون التنظيمي الذي يحدد لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الاستراتيجية وجهة تعيين مسؤوليها ، وهو نص أثار جدلا كبيرا خاصة فيما يتعلق بالتصنيف وبغياب مذكرته التوضيحية وعدم توفره على ديباجة تفسر أسباب نزوله...

الحكومة تشتغل اليوم خارج الاطار الدستوري ، إنها لم تعمل على تميئ قانونها التنظيمي الذي ينص عليه الفصل 87 من الدستور الذي يجب أن يحدد القواعد المتعلقة بأشغالها والوضع القانوني لأعضائها وحالات التنافي مع الوظيفة الحكومية ...

وبالرغم من الأهمية القصوى للقضاء الذي أصبح في الدستور الجديد سلطة ، فإن الحكومة لم تميئ لحد الآن القوانين التنظيمية المتعلقة بالمجلس الاعلى للسلطة القضائية أو المحكمة الدستورية أو النظام الاساسي للقضاة...

وليس القوانين التنظيمية وحدها التي يطالها بطء الحكومة بل حتى القوانين العادية . مثلا القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات الذي ينص عليه الفصل 27 ، أو المؤطر للمنظمات النقابية (الفصل 8) ، أو القانون الذي يحدد قواعد تنظيم وسائل الاعلام العمومية ومراقبتها (الفصل 28)...

وبالاضافة إلى القوانين التنظيمية والقوانين العادية, هناك عجز أو لنقل تهرب حكومي من إحداث الهيآت والمجالس التي نص عليها الدستور . مثلا «هيأة المناصفة» و«المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي » ، والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية ... فبالرغم من أن هناك نقاشا واسعا وعميقا وترافعا عرفته الاشهر الاخيرة من طرف المجلس الوطني لحقوق الانسان و المجتمع المدني ، فإن الحكومة تتعامل مع هذا الموضوع وكأنه ليس هناك التزام دستوري في إخراج هذه المؤسسات الى حيز الوجود. هل للحكومة موقف من هذه المؤسسات ؟من هيأة المناصفة ومحاربة التميز ؟ من مجلس الشباب والعمل الجمعوي؟والمجلس الوطني للصحافة ؟ هل يقف الجانب السياسي لكل الحكومة أو لبعض مكوناتها في وجه هذا التأسيس؟

مر على الدستور سنة ، وعلى تشكيل الحكومة نصف سنة ، والحصيلة التشريعية والمؤسساتية لبنكيران ومن معه جد هزيلة.

القوانين التنظيمية

1- قانون تنظيمي يحدد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية،
2- قانون تنظيمي يحدث صلاحيات المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية وتركيبته وكيفيات سيره.
3 - قانون تنظيمي يتعلق بالأحزاب السياسية، شروط تأسيسها وأنشطتها ومعايير تخويلها الدعم المالي للدولة، وكذا كيفيات مراقبة تمويلها.
4 - قانون تنظيمي يحدد كيفيات ممارسة فرق المعارضة بالبرلمان لحقوقها
5- قانون تنظيمي يتعلق بتقديم المواطنات والمواطنين اقتراحات في مجال التشريع.
6 - قانون تنظيمي يتعلق بتقديم المواطنات والمواطنين عرائض إلى السلطات العمومية .
7- قانون تنظيمي حول الحق في الاضراب.
8 - قانون تنظيمي لمجلس الوصاية .
9 - قانون تنظيمي حول المؤسسات والمقاولات الاستراتيجية.
10 - قانون تنظيمي لمجلس النواب، .
11 - قانون تنظيمي لمجلس المستشارين،
12 - قانون تنظيمي للجان تقصي الحقائق.
13 - قانون تنظيمي حول قانون المالية..
14 -قانون تنظيمي يتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها، .
15 -قانون تنظيمي يتعلق بالنظام الأساسي للقضاة .
16 - قانون تنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية
17 - قانون تنظيمي قواعد تنظيم المحكمة الدستورية وسيرها والإجراءات المتبعة أمامها، ووضعية أعضائها. .
18 -قانون تنظيمي يحدد شروط الدفع بعدم دستورية القوانين
19 - قانون تنظيمي حول شروط تدبير الجهات والجماعات الترابية لشؤونها بكيفية ديمقراطية .
20 - قانون تنظيمي يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،